

اللواء الدوسري: إجراءات مشددة لضمان الأمن وتأمين انتخابات المجلس البلدي

صرح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام مساعد المشرف العام للجنة الأمنية العليا للانتخابات اللواء محمود الدوسري بأن وزارة الداخلية اتخذت كل الإجراءات الأمنية والإحتياطات اللازمة استعداداً للانتخابات المجلس البلدي المقرر إجراؤها يوم السبت المقبل، مشيراً إلى حرص كل أجهزة وزارة الداخلية على توفير وضمان أقصى درجات النزاهة والشفافية والحيدة التامة لجميع مراحل العملية الانتخابية وفق آلية تنظيمية وتنفيذية فعالة ومؤثرة لضمان أقصى درجات الأمن والسلامة وتأمين سير العملية الانتخابية في إطار من النزاهة والشفافية لكي تخرج



اللواء محمود الدوسري

انتخابات المجلس البلدي 2013 في أبهى صورة. وأكد حرص وزارة الداخلية والتزامها بتطبيق القانون على الجميع وسعيها لتقديم كل التسهيلات وتذليل كل العقبات أمام المواطنين من مرشحين وناخبين وتوفير المناخ الملائم لهذا العرس الديموقراطي، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة العليا لوزارة الداخلية ممثلة في رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والتي يتابع تنفيذها وكيل وزارة الداخلية المشرف العام للجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق غازي العمر.

وأضاف اللواء الدوسري أنه قد تم تشكيل فريق عمل امني من جميع إدارات العمليات والدوريات التابعة لمديريات الأمن العام في جميع المحافظات لغرض السيطرة الأمنية وإحكامها في جميع الدوائر الانتخابية وما تشمله من لجان رئيسية وفرعية، لافتاً إلى التنسيق المستمر مع الإدارة العامة للمرور لضمان انسجامية الحركة المرورية والحد من الازدحامات أثناء الانتخابات.

وأشار اللواء الدوسري إلى أن أجهزة قطاع الأمن العام ستقف بالمرصاد لكافة المخالفات الانتخابية بنسبة أنوعها لضمان نزاهة العملية الانتخابية وإظهارها بما يليق وفقاً لخطة أمنية شاملة ومتكاملة تهدف إلى فرض السيطرة الأمنية وتحقيق النظام العام وتأمين سير الانتخابات في حفظ الأمن والنظام بمواقع الاقتراع ومحيطها، وتأمين نقل صناديق الاقتراع وحمايتها وتذليل كل العقبات الإدارية والأمنية أمام سير عمل لجان الانتخابات وتأمين وصول الناخبين إلى مواقع الاقتراع وتنظيم وتسهيل عملية دخولهم وخروجهم، والتعامل الفوري والحازم مع أي مظاهر من شأنها التأثير على العملية الانتخابية والتصدّي لأي محاولة للخروج على القانون.

واختتم وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام مساعد المشرف العام للجنة الأمنية العليا للانتخابات اللواء محمود الدوسري، داعياً الجميع إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة وعدم الخروج عن القانون ومراعاة النظام العام وعدم عرقلة الحركة المرورية بالتجمع أمام المقار واللجان الانتخابية والتعاون مع رجال وأجهزة الأمن والإدلاء بالصوت بحرية تامة بعيداً عن أي مخالفات قد تسيء إلى المظهر الحضاري والديموقراطي للانتخابات.

أمن الجهراء يستمر في حملاته على «قناصة» السالمي



شوازن تم ضبطها خلال الحملة

شن رجال امن الجهراء حملة جديدة فجر أمس وتم خلال الحملة، التي جاءت بتعليمات من مدير الأمن اللواء إبراهيم الطراح والمستمرة بشكل يومي للحد من ظاهرة صيد الطيور، ضبط 8 أسلحة نارية نوع «شوزن» بالإضافة إلى حجز 4 مركبات قام قائديها بالاستهتار والرعونة على طريق الحشيشي، وقال مصدر امني ان حملة الجهراء التي انطلقت فجر أمس وكان على رأسها المقدم مطر سبيل استمرت نحو 3 ساعات وتم ضبط عدد من الأسلحة النارية بالإضافة إلى حجز مركبات مستهترين وتحرير 67 مخالفة مرورية وضبط 4 أشخاص مطلوبين على ذمة قضايا مدنية وجنائية.

● هاني الظفيري

عشريني يسقط بـ «حبوب وحشيش»



الشاب العشريني وامامه كمية المخدرات المضبوطة وأسلحة بيضاء

أحال رجال دوريات حولي مواطناً عشرينيا إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بعد ضبطه في منطقة السالمية والعتور معه على قطعتين من مادة الحشيش وحبوب الغاليوم المخدرة. وقال مصدر امني ان دوريات أمن حولي كان رجالها في جولة اعتيادية وشاهدوا قائد مركبة يحاول الفرار من مكان تواجد الدورية عن إحدى الإشارات الضوئية، فطلب منه التوقف، وطلب بطاقته الرسمية ظهرت عليه علامات الارتباك فتم تفتيشه، حيث عثر رجال الأمن في «جيب» المواطن العشريني على حبوب مخدرة وقطعتي حشيش، وتم تسجيل قضية.



دورية الأمن أثناء اكتشاف الجريمة

«العدل»: سرعة كشف الجناة رسالة شديدة للهجة رجال مباحث الجهراء يفكون لغز سرقة «الحكومة مول» بالقبض على واند أردني اعترف بالحادثة بمشاركة آخرين

والتقدير الى رجال المباحث نظير ما قاموا به من أنجاز امني تخفض عنه ضبط الجناة والقبض عليهم في زمن قياسي، موجّهين بذلك رسالة شديدة للهجة لكل من تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب مثل هذه الحوادث الغريبة على المجتمع الكويتي، انه لم يكن له ملاذ آمن من الملاحقة الأمنية والقضائية، حفظ الله الكويت وادم الله عليها نعمتي الامن والامان.

من جانبها، أعلنت إدارة الاعلام الأمني بوزارة الداخلية خبر القبض على الوافد الأردني في بيان لها جاء فيه أن رجال مباحث محافظة الجهراء التابعة للإدارة العامة للمباحث الجنائية تمكنوا وفي وقت قياسي من سرعة ضبط أحد أفراد العصابة الرباعية التي قامت بسرقة مبنى الحكومة مول الكائن بمحافظة الجهراء، وذلك بعد أن أخذت تكسيرا وإتلافاً للمحتويات وتحطيمها للخزائن الحديدية للحصول وسرقة مبالغ نقدية وطوابع برديّة.

وأشارت في بيانها الى ان عمليات البحث والتحري التي تمت عقب الإبلاغ عن الحادث تمكنت من ضبط المتهم الرئيسي في التشكيل العصابي المكون من أربعة أشخاص وهو أردني الجنسية وعاطل عن العمل ومن أرباب السوابق، وإن أجهزة الأمن المعنية تقوم حالياً بعمليات تتبّع وملاحقة تمهيداً لضبط المتهمين الثلاثة الآخرين الهاربين والمتوارين حالياً عن الأنظار بعد ان تم التعرف على هويتهم الشخصية وهم سوري وكويتي والرابع من غير محددى الجنسية والذين يجري حالياً ضبطهم والإعلان عنهم لاحقاً.

● هاني الظفيري
عبدالله قنيس



المتهم الرئيسي في قضية اقتحام مبنى الحكومة مول

الحادثة جاء فيه: أنه وعقب تلقي بلاغ السرقة في مبنى الحكومة مول توجه كل من وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد بصحبه وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التسجيل العقاري ووكيل وزارة العدل للشؤون القانونية إلى مقر مبنى الحكومة مول بمنطقة الجهراء وذلك للوقوف على ابعاد الحادث ولتقديم ما خلفه من آثار واضرار ولتبايعة ما تقوم به الجهات الامنية المعنية من جهود وما تجريه من اجراءات تخر واستدلال في سبيل ضبط الجناة مرتكبي الحادث. واكمل البيان: انه وفي سياق ما قامت به وزارة الداخلية من اجراءات سريعة اسفرت عن القبض على الجناة، فإن وزارة العدل اذ تتوجه بجزيل الشكر

مواطن سقط بـ «حبوب وهيروين»

ضبط تشكيل عصابي بحوزته ربع كيلو حشيش و100 غرام شبو و250 حبة ترامادول



المتهم وامامه كمية المضبوطات

المضبوطات وإحالتها مع المتهم الى جهة الاختصاص. وقال مصدر امني ان رجال دوريات أمن حولي كانوا يقومون باستطلاع للمنطقة فشاهد رجال الأمن مركبة كان قائدها يترنح وعند توقيفه تبين انه بحالة غير طبيعيه وبالإستعلاء عنه اتضح انه مواطن من أرباب السوابق فتم تفتيشه وعثر معه على 5 اقراص من الحبوب المخدرة بالإضافة الى مادة رجح المصدر ان تكون هيروين وعليه قام رجال أمن حولي بإحالة المتهم الى جهة الاختصاص.

● محمد الدشيش
محمد الجلاهية



أفراد التشكيل العصابي وامامهم كمية المخدرات المضبوطة

تمكنت إدارة العمليات التابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط تشكيل عصابي بحوزته ربع كيلو من مادة الحشيش و100 غرام شبو وعدد 250 حبة من المؤثرات العقلية نوع ترامادول، وذلك بناء على ورود معلومات بان هناك تشكيلا عصابيا مكونا من 3 مقيمين من جنسية عربية متخصصين في ترويج المخدرات بمنطقة الجليب، وبناء على تلك المعلومات تم تكثيف التحريات وبعد التأكد من صحة وجدية تلك المعلومات تم اتخاذ الإجراءات القانونية، حيث تم ضبطهم

عدل ومحاكم

«الجنائيات» تبرئ البراك من تهمة سب الخرافي

قضت الدائرة الجزائية الثالثة عشرة بالمحكمة الكلية أمس برئاسة المستشار فيصل العسكري ببراءة النائب السابق مسلم البراك من تهمة السب والقذف المرفوعة ضده من رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي على خلفية اتهام البراك للخرافي بأنه وراء تمويل النائب السابق محمد الجويهل في الانتخابات البرلمانية.

كانت النيابة العامة قد أسندت للبراك انه خلال لقاء صحافي مع إحدى الصحف اليومية اتهم الخرافي بأنه وراء تمويل النائب السابق محمد الجويهل بمبلغ 800 ألف دينار، إلا أن البراك أنكر التهمة خلال التحقيق معه وقال إن محرر الصحيفة حرف كلامه.

«الاستئناف» تقضي بعدم أحقية أجرة مسكن الحضانة وتأنيته للزوجة ونفقتها

قضت الدائرة الأولى أحوال شخصية بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار يوسف ناصر المعيلي القاضي وعضوية الاستاذين كامل احمد العميري ومحمد صفوت هلال القاضيين وحضور مختار اسماعيل امين السر بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلاً وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اجرة مسكن حضانة ومقابل تأنيث هذا المسكن ومصاريف استقدام خادمة ورفض الدعوى في هذا الشق وبإثبات حضانة المستأنف ضدها لابنتها وعدم تعرض المستأنف لها في ذلك مع إلزام المستأنف عليها بمصاريف الاستئناف الفرعي والمناسب في مصاريف الاستئناف الأصلي.

وتدور وقائع النزاع حينما اقامت إحدى الزوجات دعواها ضد زوجها مطالبة إياه بإثبات حضانتها لابنتها منه وعدم تعرضه لها وأن يؤدي النفقات الواردة بصحيفة الدعوى. وقد قضت محكمة اول درجة بنفقة زوجية بنوعها بمبلغ 100 د.ك ونفقة لابن 50 د.ك وأجرة مسكن حضانة 150 د.ك ومصاريف تاتينية بمبلغ 1000 د.ك تدفع مرة واحدة وأجر خادمة 60 د.ك من تاريخ قدومها إلى البلاد وجعلها مستمرة ومصاريف استقدامها 500 د.ك والإقامة بتسليم البطاقة المدنية وشهادة الميلاد الخاصة لابنتها ورفضت ما عدا ذلك من طلبات ومبلغ 100 د.ك اتعاب محاماة قلعية. لم يلق ذلك القضاء قبولا لدى المدعى عليه، فطعن عليه بالاستئناف وحضرت المحامية بشاير حبيب جعفر وقدمت دفاعها الذي ارتكن على قيام الحياة الزوجية بين طرفي التداعي، المستأنف قد وفر لها المسكن المناسب الذي تحتاج إليه لحضانة ابنتها، إلا أنها امتنعت عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها بالدخول في طاعة زوجها بمسكن الزوجية الشرعي، الأمر الذي لا تستحق عنه اجرة مسكن الحضانة او مقابل تأنيته، كما انها لا تستحق مصاريف استخدام خادمة لكونه قد وفر لها ذلك الطلب من واقع المستندات المقدمة امام هيئة المحكمة وهو الأمر الذي قضت به بمنظوقها المشار إليه سلفاً.

الأنصاري: إحالة القياديين للتقاعد مبني على الانتقائية

أكد المحامي محمد الأنصاري أن إحالة من بلغ سن الثلاثين عاما من القياديين والموظفين للتقاعد مبني على الانتقائية وفيه إساءة استعمال السلطة، معنا في الوقت نفسه عن رفع 70 قياديا وموظفا قضايا ضد الحكومة لأن في إحالتهم للتقاعد ظلم ومخالف للقانون كون أن بعضهم لم يكمل حتى 25 سنة.

وأضاف المحامي الأنصاري خلال مؤتمر صحافي عقده أمس الأول بمكتبه أن الحكومة أخطأت في تطبيق هذا القانون لأنها لأول مرة تطبق القانون فأرادت أن تكون بمنزلة الحريص على تطبيقه لكنها سببت كارثة كبيرة لا تحمد عقباها.

وناشد الأنصاري الوزراء والمسؤولين المختصين في جميع الجهات الإدارية في الدولة بضرورة التاني وعدم التسرع في إصدار قرارات إدارية بإحالة الموظفين إلى التقاعد للأسباب الموضحة وخضوع هذه القرارات قبل إصدارها للدراسة العميقة والمتأنية والجادة وتوافر الحالة الضرورية والماسة والملحة التي توجب ذلك فضلا عن مراعاة الصالح العام وصالح الموظفين في آن واحد وتطبيق روح القانون وغاياته وإلا اعتبرت هذه القرارات مخالفة للدستور والقانون خاضعة في مشروعيتها لرقابة القضاء.

وتابع الأنصاري قائلا: معظم من كلني تمت إحالتهم للتقاعد قبل أن يكملوا الثلاثين عاما في الخدمة وقد اعتمدت الجهات الحكومية على ما قرره ديوان الخدمة المدنية من إيجاز إحالة أي موظف للمصلحة العامة للتقاعد حتى لو لم تكتمل المدة القانونية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما معيار المصلحة العامة؟

واكمل الأنصاري: محاكم التمييز نصت على أن المعيار يكون إذا تسبب الموظف أو القيادي بأضرار جسيمة بالرفق العام أو إذا كان كثير المشاكل، وبالتالي يقاس في هذه الحالة أن استمرار الشخص فيه ضرر، مضيفا: «إذن لا يوجد معيار محدد، ومحكمة التمييز نصت على أن تكون المصلحة العامة أهم شيء، ويجب ألا تكون هناك إساءة للمصلحة العامة، لكننا اليوم أصبنا أمام انتقائية في تطبيق القانون».

وأوضح الأنصاري أن معظم المحالين للتقاعد لا تنطبق عليهم شروط الإحالة للتقاعد، لأنهم لم يكملوا السن القانوني، وبعضهم من المحالين للتقاعد لم يكمل خدمة الخمسة وعشرين عاما، فكيف تتم إحالته للتقاعد؟

إعداد: مهنين المصري